



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique
الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
Instance Nationale d'Évaluation du Système d'Éducation, de Formation et de Recherche Scientifique

ندوة دولية

تقييم البحث العلمي الرهانات والمنهجيات والأدوات

ورقة تقديمية



6-7 دجنبر 2017 بالرباط



السيد الرئيس، السيدات والسادة المشاركات والمشاركون في هذه الندوة، السيدات والسادة الشخصيات، مع حفظ المهام والألقاب، الذين شرفوا ندوتنا وشرفوا المجلس الأعلى بحضورهم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، السادة رؤساء الجامعات، وضيوفنا الأعزاء، أيها الحضور الكرام.

أرحب بكل المشاركات والمشاركين في هذه الندوة، التي تنظمها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى حول «تقييم البحث العلمي: الرهانات والمنهجيات والأدوات»، وأرحب بكل الذين لبوا دعوتنا لحضور وتتبع أشغالها.

إن لتدارس مقتضيات التقييم، وأدواته المنهجية، وكذا التفكير في مرجعياته النظرية وممارساته، أهمية بالغة، اعتبارا للنقاش الذي يثيره التقييم لدى الباحثين، واعتبارا لما أضحت لتقييم النظم العلمية، ومؤسسات البحث العلمي والباحثين، من دور في تشخيص واقعه ووضع الاستراتيجيات لتنميته.

يعتبر تطوير البحث العلمي رهانا لكل الدول، وخصوصا منها الدول النامية التي تعرف مؤسساتها الجامعية تطورا متزايدا، مع وجود هياكل صاعدة للبحث، ومجموعات علمية جنينية أو ناشئة. ومن المعلوم أن البحث العلمي ذي الجودة، يؤثر بشكل إيجابي على الجامعة وسمعتها، ويعمل على تثمين باحثيها ويساهم في إشعاعهم، على المستوى الوطني والدولي. كما يلعب البحث العلمي دورا أساسيا في تنمية البلاد ويساهم في إدماجها الذي في مجتمع المعرفة، خصوصا عندما يتم تعزيزه بتعليم جيد يدعم الرأس المال البشري.

تبرز تجربة الدول المتقدمة في هذا المجال، أهمية البحث العلمي والتقني في تقدمها ونمائها، وفي تقدم المعارف الإنسانية الكونية. فلقد استطاعت، تلك الدول، بفضل تطوير البحث وتقوية الابتكار، أن تضمن لنفسها موقعا متميزا في عالم يعرف التنافس الشرس حول احتكار سلطة المعرفة.

لقد ساهمت الطفرة الرقمية والتكنولوجية في تسهيل الولوج إلى المعلومة وإلى المعرفة. غير أن هذا الولوج يعرف تباينا شاسعا بين دول الشمال التي أسست اقتصادها وفوها على المعرفة، وبين دول الجنوب النامية التي لازالت تبذل جهدا لتقوية قدرات البنيات الأساسية اللازمة للبحث، ولتكوين الكتلة الحرجة للباحثين القادرين على إنتاج البحث العلمي، داخل مختبراتها وجامعاتها.



تتجه جهود دول الجنوب، أساسا نحو دعم البحث العلمي ووضعه في صلب إشكاليات التنمية، وذلك في محيط معولم، متميز بتداول المعلومات والأفكار، وحيث يحتل الإنتاج العلمي مكانة مهمة في الرأسمال اللامادي للأمم. وتحاول الدول النامية جاهدة تعزيز نظام البحث بها بموارد مالية محدودة، مما يجعل المرور من البراديغم (أو نسق) الكلاسيكي لإنتاج البحث، إلى براديغم جديد يبسر الولوج لمجتمع المعرفة، يعرف إكراهات تحد من مكانة البحث العلمي، ومن تأثيره كرافعة للتنمية في هذه البلدان. لذلك يعتبر البحث العلمي رهانا للتقدم وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

من هذا المنطلق، يبرز التقييم إذن كوسيلة لتسليط الأضواء على وضع البحث العلمي وتقدير واقعه، وملامسة إشكالاته قصد النهوض بجودته، وليصبح التقييم نفسه حافزا للإنتاج العلمي.

ويعرف التقييم حاليا تطورا ملحوظا في ظل ما يسمى بالتدبير العمومي الجديد (new public management)، الذي يعتمد على النتائج وعلى مبدأ الحكامة الجيدة التي قامت على أساسه النظم الليبرالية واعتمده في تسيير مؤسساتها. بحيث أن ترشيد الاستثمارات العمومية يتطلب التوفر على معلومات دقيقة حول حالة البحث من خلال التقييم. فغالبا ما يستعمل التقييم لرصد السياسة العمومية المتعلقة بالبحث في أفق تقدير الأداء ومدى مردودية تمويل¹ السلطات العمومية ونجاعة استراتيجياتها في المجال العلمي².

وإذا كان التقييم، قد فرض نفسه في محيط أضحت فيه معايير التعليم العالي والبحث عالمية، وفي إطار «التدبير العمومي الجديد»، فبأية مناهج يتم التقييم، وبأية طرق ووسائل؟ غالبا ما يعتمد التقييم على المؤشرات الرقمية بغية قياس الجودة، بحيث يتخذ كل من القياس والمقارنة والترتيب كمناهج للتقييم. ولذلك يقوم ترتيب الجامعات على مؤشرات الإنتاج العلمي التي تحصي عدد المقالات والمنشورات وبراءات الاختراع. وكل ترتيب للجامعات إلا يصاحبه صخب إعلامي، يبرز تفوق نفس الجامعات المرموقة في العالم، ويذكر جامعات الدول النامية بالجهود التي عليها أن تبذلها للتخفيف من الفجوة العلمية.

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والتواصل قد ساهم بشكل كبير في تطوير انتشار قواعد

1- وبالرغم من أن القطاع الخاص يؤدي جزءا من تمويل البحث في عدد كبير من دول الشمال، غير أن البحث الأساسي الذي يُنتج المعرفة يبقى غير جذاب للقطاع الخاص ولا يتم تمويله إلا من طرف السلطات العمومية.

2- كما أصبح التقييم، في كثير من الدول، في خدمة سوق الترقية، وذلك قصد تمكين الأسر من تقدير واختيار أحسن المؤسسات الجامعية لأبنائها.



المعطيات بالمجلات المفهرسة، ويمكن من تداول البيبيومتريّة (bibliométrie) وعلم قياس الإنتاج العلمي ((scientométrie، مشجعا بذلك، المقارنة بين إنتاج الباحثين. ويقاس الإنتاج العلمي على المستوى الكمي والكيفي من خلال تقييم أثر الإنتاجات العلمية التي تتحقق بمؤشر الاستشهاد (citations-index) ومؤشر قياس الإنتاج (H-index)، وكذا بعدد الندوات التي يشارك فيها الباحثون خارج أوطانهم في المنتديات العلمية الدولية، وبعدها المشاريع التي يشرفون عليها في إطار التعاون الدولي. فيصبح التقييم بذلك إستراتيجية للتشجيع على النشر في المجلات العلمية المفهرسة. كما يصبح امتثال الباحثين لمعايير ومؤشرات موحدة، أمرا مشجعا، ومحفزا لهم في مناخ للتنافس حول الإنتاج العلمي. إن ندوتنا هذه، تصبو إلى معالجة وتحليل طرق التقييم، وتقنيات قياسه والأدوات المستعملة في التقدير الكمي والكيفي للبحث العلمي، في إطار تفكير ابستيمولوجي حول صناعة فن تقييم البحث في تنوع أبعاده وتخصصاته.

تختلف طرق التقييم حسب المجالات وحسب الحقول المعرفية. ويثير الاختلاف بين العلوم الحقة (أو كما يسميها البعض بالعلوم الصلبة) والعلوم الإنسانية والاجتماعية، صعوبة تطبيق القياس بنفس الشكل على جميع أنواع الإنتاج العلمي؛ مما يتطلب إيجاد المناهج الناجعة والمؤشرات الملائمة لكل نوع. فالتقييم الكمي لمنشورات البحث العلمي أمر ضروري، غير أن التقييم الكيفي للتأثير الاجتماعي والحضاري لبعض الإنتاجات الفكرية، لا يقل أهمية.

كما يجب الإشارة إلى خصوصية التقييم في المجال العلمي، التي تكمن في كون الممارسة العلمية هي نشاط من نوع خاص؛ يتم فيه تقييم جودة إنتاج الباحث من طرف المجموعة العلمية (communauté scientifique) وبمعاييرها، بمعنى أن إنتاج الباحث يخضع للتقييم من باحثين آخرين معترف بتقييمهم وحكمهم يمنحونه التأشير العلمية لجواز النشر. فالتقييم يستوطن إذن داخل الحقل العلمي نفسه، ويوجد في قلب عملية المصادقة العلمية. يجب أن نسجل في هذا السياق، أن كثيرا من البلدان النامية، وإن كانت تتوفر على باحثين، لا تفرز مجموعة علمية قوية وواعية بدورها في توطيد دعائم الحقل العلمي والمساهمة في ديناميكيته وجودته، تضع مرجعيات للعلم ومعايير للتقييم. لا يمكن أن يتم التقييم بدون وجود قواعد معطيات ومعلومات منظمة حول الإنتاج



العلمي، قصد وضع المؤشرات لإحصاء المنشورات لكي يكون لها حضور في قواعد المجلات الدولية.

فباستثناء المقالات في مجال العلوم الحقة، أغلب الأبحاث بمنطقة العالم العربي، تصدر باللغة العربية ولا تخضع للقياس، ولها ولوج محدود للمجلات المفهرسة الدولية، وبالتالي لها حضور ضعيف في الفضاء الدولي للمعرفة. ويقدر عدد المقالات التي تنشر باللغة الإنجليزية ما بين 85% إلى 90% في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، في حين أن المنشورات باللغة الفرنسية لا تتعدى 6%.³ ولذلك يجب، في سياق التفكير في استعمال مناهج التقييم، أن ينصب التفكير أيضا على المسألة اللغوية وعلى إكراهات البحث العلمي في بعض البلدان النامية.

إن تقييم الإنتاج العلمي عبر القياس هو أمر ضروري، لكن يجب إخضاعه لتساؤلات وتفكير نقدي حول مناهجه. وهو الموضوع المحوري لندوتنا هذه.

إننا ننتظر من هذه الندوة أن تسلط الضوء على كل هذه القضايا، وهي فرصة لنا، للتفكير معكم السيدات والسادة المشاركات والمشاركين، في التقييم ومناهجه وممارساته، ولتبادل خبراتنا والنقاش حول وسائل وآليات التقييم وحول مدى ملاءمتها وحدودها. ولقد ارتأينا أن ننظم تدخلات السيدات والسادة الباحثين والمتخصصين في ست جلسات تعكس الانشغالات الرئيسية التي سيتم مناقشتها، حيث ستخصص الجلسة الأولى لمناقشة أهمية تقييم البحث العلمي ورهاناته، بينما ستعالج الجلسة الثانية المقارنات الدولية والقياس في مجال تقييم البحث العلمي، وستسلط الجلسة الثالثة الضوء على تقييم البحث العلمي من خلال التأثير الاجتماعي، وسيتم التطرق في الجلسة الرابعة لمنهجيات تقييم البحث العلمي في التجارب الوطنية والدولية وستهتم الجلسة الخامسة بالتعاون العلمي وتقييمه، وفي الأخير سنخصص الجلسة السادسة للمنهجيات التقييمية لسلك الدكتوراه باعتباره الحاضنة لإنتاج الباحثين.

وسيتم في نهاية الجلسات ختم الاشغال بتقرير ملخص عن أشغال الندوة.

مرة أخرى أرحب بكم جميعا وأتمنى أن تكون ندوتنا مثمرة وأتمنى لضيوفنا مقاما مريحا في مدينة الأنوار: الرباط.

3- Yves Gingnes and Seberten Mosbah. "Where are social sciences produced?". In UNESCO. World Social Science Report. Knowledge divides. International Social Science Council. 153-149 ,2010, p.151